Cybrarians Journal

Issue 55, September 2019 العدد 55، سبتمبر 2019

المكتبات العمومية في السياسة الوطنية التعليمية بالجزائر: العلاقة والأبعاد

د. دموش أوسامة
قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
جامعة وهران 1 احمد بن بلة – الجزائر
عضو مختبر أنظمة المعلومات والأرشيف LASIA
demouche31@hotmail.fr

ملخص:
يشكل موضوع العمل الثقافي والتربوي للمكتبات العمومية في السياسة التعليمية أحد الاهتمامات الرئيسية للباحثين والمخططين للسياسات العامة، والذي يتطلب دراسته من كل الجوانب وتعزيزه من خلال الاستفادة من التجارب الدولية بهدف إنجاح العمل البيداغوجي. وعليه نحاول من خلال هذه الورقة التعرض للتحولات التي مرت بها السياسة التعليمية في الجزائر، والتحديات السوسيو–تاريخية التي تواجهها بالإضافة إلى التحديات المعاصرة، والتي تجعلها بحاجة إلى الانفتاح على المؤسسات الثقافية، وهو ما نركز عليه في هذه الدراسة من خلال التعرض لطبيعة وأشكال التعاون التي تتم بين المكتبات العمومية والمؤسسات التربوية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المكتبات العمومية، المؤسسات التربوية، السياسة الوطنية، دمقرطة التعليم، التعليم المواطناتي، الجزائر.

Public libraries in the national educational policy in Algeria: relationship and dimensions

Dr. Demmouche Ousama
Department of Library Science and Documentary Science
Faculty of Humanities and Islamic Sciences
University of Oran 1 Ahmed Ben Bella- Algeria
Member of laboratory LASIA
demouche31@hotmail.fr

Abstract:
The theme of cultural and educational work for public libraries in educational policy is one of the main concerns for researchers and policy planners which require a consideration of all aspects as well as to reinforce it by making use of international experience for the aim of pedagogical work. Consequently the whole aim of this paper is to tackle the shifts in educational policy in Algeria and socio-economic challenges faced by historical as well as contemporary challenges which requires it to open up to cultural institution which is the main focus of this study through exposure to the nature and the form of cooperation between public libraries and educational institution in Algeria.

Keywords: public libraries, educational institutions, national politics, democratization of education, Algeria.

مقدمة:

يحظى قطاع التربية والتعليم بمكانة مهمة في العالم المعاصر، وعليه تسعى جميع الدول إلى تأطيره تحت مفهوم " السياسة الوطنية التعليمية " التي تشكل أحد فروع السياسات العامة المكرسة والمنظمة لخدمة وخلق تعليم مواطناتي، وعليه تعمل جميع الدول من خلال هذه الأخيرة إلى التفكير في المناهج والآليات، والأدوات التي تسمح بـ " دمقرطة التعليم "، وكذا تطوير الممارسات التي تسمح بالنجاح الأكاديمي، وهو ما يجعلها عرضة للنقد والتقييم والإصلاح.

تتعرض هذه السياسات العامة في مجال التربية والتعليم في العصر الحالي للنقد المستمر خاصة من طرف الصحف والقنوات الإعلامية، حيث تطرح العديد من التساؤلات حول تهيئة الظروف للنجاح الأكاديمي، وجودة التأطير الذي توفره المؤسسات التربوية في المناطق الحضرية والريفية، وهو ما اضطر المخططين للسياسات العامة في العالم للبحث عن شركاء فاعلين من أجل تحقيق التوازن وخلق تعليم مواطناتي، ومن هنا تأتي شرعية السياسات الثقافية في العمل التربوي والتعليمي من خلال جميع مرافقها الثقافية، والمكتبات العمومية على وجه الخصوص باعتبارها بوابات للمعرفة والثقافة.

وفي إطار هذا السياق لا نستطيع أن نفصل التجربة الجزائرية ونخص بالدراسة والتحليل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية، من خلال انخراطها في السياسة الوطنية التعليمية، ومساهماتها في خلق ونشر تعليم مواطناتي.

1. مفهوم السياسة العامة في مجال التعليم:

يعتبر مفهوم " السياسة " من المفاهيم الغامضة والتي تتصف بالمرونة، حيث يصعب تحديد تعريف جامع ودقيق لها، ويعود هذا إلى تعرض المفهوم للاختلافات المعرفية بين الباحثين وتوظيفه في سياقات متعددة، وعليه فإن استخدام المفردة لوحدها في الغالب يدل على " السياسة العامة " لدولة أو بلد، ويعتبر مفهوم قوي داخل المجتمعات الحديثة، حيث تمارس السلطات العمومية داخل جميع الدول من خلال هذه " السياسة العامة " شرعيتها وتحافظ على استمراريتها، وتمارس ذلك من خلال مجموعة من " الأعمال " التي تتضمن وضع وتنفيذ القوانين والبرامج والخطط، ويشمل هذا حسب التعريف الذي قدمه " توماس داي " للسياسة العامة " كل ما تقوم به السلطات العمومية من أفعال وأقوال(...)[1]، وجاء أيضا في القاموس الموسوعي للإدارة العمومية على أن السياسة العامة هي " وثيقة مكتوبة يضعها ممثلين حكوميين، يعرضون من خلالها رؤيتهم للقضايا المعرضة للعمل العمومي، وبالطبع، الجوانب القانونية، التقنية، الممارساتية والتنفيذية لهذا العمل "[2]. كما تغطي هذه السياسة جميع المجالات المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين (الصحة، التعليم، السكن، النقل...)، وعليه يأتي استخدام الكلمة مضافة إلى مجال معين يحدد نوعها كأن نقول " السياسة الاقتصادية " و" السياسة الثقافية "، و" السياسة الاجتماعية ".

وتعد " السياسة التعليمية " جزءا ومجالا من مجالات السياسة الاجتماعية والتي تهتم بـ: الأمن الاجتماعي، الصحة، التعليم، الإسكان، العمل، التي تهدف إلى تحسين الأوضاع بهذه المجالات لضمان الاستقرار السياسي والاستدامة الاجتماعية المطلوبة للتحرك اتجاه الاستدامة الاقتصادية والبيئية الأكبر.

تشكل التربية والتعليم في العصر الراهن أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه تلقى السياسات العامة في مجال التربية والتعليم حاليا اهتمام المخططين وأصحاب القرارات، وهي أيضا واحدة من أهم المواضيع التي يتعرض لها الباحثين والمفكرين في دراساتهم المقدمة في مختلف المجالات المعرفية سواء في الفكر الاقتصادي أو العلوم الاجتماعية والتقاليد السوسيولوجية وغيرها، حيث تصاعد الاهتمام والتركيز على موضوع التربية والتعليم والسياسات التي تؤطرها من منظور اقتصادي واجتماعي وأخلاقي، وهو ما يجعل هذه السياسات عبر جميع الدول معرضة بصفة مستمرة إلى النقد والتقييم، بغرض البحث عن التجديد وإجراء التعديلات الصحيحة سواء ارتبط الأمر بالهياكل المدرسية، أو المحتوى، أو النظام الأساسي للموظفين.

جاء حسب الأدبيات في هذا المجال العديد من التعريفات حول السياسة التعليمية، منها ما جاء في الدراسات والأبحاث التي يقدمها الباحثون، وبعضها في الوثائق الرسمية لحكومات الدول، ويتم التركيز في هذه التعريفات إما على المبادئ أو الأهداف، ونذكر منها مايلي:

– تعرف السياسة التعليمية على أنها " مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم وتوجه حركته من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات، وفي ضوء هذه السياسات يتم وضع الاستراتيجيات والبرامج، وإنشاء الهياكل المؤسسية وتوفير مدخلات النظام التعليمي من أبنية ومعلمين وتجهيزات ومناهج ووسائل وآليات إدارية "[3].

يقدم لنا هذا التعريف على أن السياسة التعليمية هي عبارة عن تفكير منظم يراد به توجيه المشروعات والأنشطة في ميدان التربية والتعليم، والتي تتم من خلال تحديد المبادئ التي تحكم حركة الفعل التربوي، وتعبئة كافة إمكانات القطاع– البشرية والمادية والمالية – من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة.

كما تعتبر هذه السياسة في مبادئها دليل يضع حدودا لاتجاهات العمل التي يتم استلهامها من فلسفة المجتمع وتطلعات الأفراد، والعمل على ترجمتها إلى مناهج وأساليب لتوحيد العمل بين العاملين داخل هذه المؤسسات التربوية بهدف خلق الاستقرار.

وعلى هذا الأساس فإن السياسة التعليمية تتأثر بصفة قوية بفلسفة المجتمع، وهو ما أشار إليه العديد من الباحثين في دراساتهم حيث يؤكدون على أنه من غير الممكن حصر هذه السياسة في بعض المبادئ التوجيهية العامة، وإنما تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأهداف التي تعبر عما يريده المجتمع من نظامه التعليمي في مدى زمني معين، وعليه جاء في موسوعة التربية للسياسة العامة بأنها " الأغراض التي يحددها المجتمع ويتطلع إلى تحقيقها في مجال التعليم في ضوء ثقافته لإعداد النشء إعدادا متكاملا، والعمل على تحقيق هذه الأغراض من خلال العملية التعليمية "[4].

كما يقدم أصحاب القرار داخل جميع الدول تعريفا للسياسة العامة في مجال التعليم من خلال الوثائق الرسمية المنشورة، وفي هذا السياق نقدم تعريفا للسياسة التعليمية بالجزائر حسب ما ورد في السياسة العامة المتخذة من طرف السلطات العمومية في أوت 2015، والتي جاء فيها مايلي: " تندرج السياسات العامة في مجال التربية في إطار التنمية البشرية وتتمحور حول مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مردود منظومة التربية والتكوين بغرض الاستجابة، كما ونوعا،لاحتياجات البلاد بشأن تأهيل الموارد البشرية "[5]. ويأتي هذا التصور للسياسة التعليمية في إطار الإصلاح الحكومي الذي شرعت فيه السلطات العمومية منذ سنة 2003 بفضل برنامج دعم منظمة اليونسكو، والذي يهدف إلى تعميق ديمقراطية التعليم، ليس فقط في المساواة حتى يستفيد

الجميع من التربية، بل العمل على ضمان تعليم جيد ووجيه وفعال وجامع، مترسخ في الهوية الجزائرية ومساعد على النجاح المدرسي.

وعليه تقترب هذه السياسة العامة المتخذة في الجزائر من المبادئ والأهداف المعمول بها داخل جميع الدول، حيث تمارس السلطات العمومية شرعيتها واستمراريتها من خلال العمل على تكثيف شبكة المنشآت المدرسية وجميع الخدمات المرافقة لها (المطاعم، النقل...)، كما تحرص على اعتماد برامج مستقاة من الهوية الجزائرية والعمل على خلق تعليم مواطناتي، كما تشجع هذه السياسة العامة على توسيع العمليات الخاصة بالتضامن المدرسي بغية تحقيق النجاح لأكبر عدد ممكن من التلاميذ عن طريق تخفيض حالات الفشل والتسرب المدرسي.

2. إشكالية التعليم في السياسة العامة (الجزائر):

يرتبط ميدان التربية والتعليم في الجزائر مثل باقي الدول بالسياسة العامة التي تحددها السلطات العمومية، والتي تسعى إلى تأطيره وتمويله من خلال إنشاء جميع الهياكل القاعدية والمرافق العمومية الضرورية، والتكفل ببنية ومحتوى المناهج الدراسية، وتحديد ممارسات التدريس، وتكوين المعلمين والأساتذة، ويكون هذا التأطير للسياسة التربوية والتعليمية في الغالب مرتكزا على نتائج البحوث في علوم التربية أو عن طريق الخبرة التربوية الدولية.

تشكل التربية والتعليم في العصر الراهن قضية سياسية مهمة، وعليه فإن جميع التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول في ميدان التربية والتعليم تتعرض للنقد والتقييم من قبل المجتمع المدني والإعلام والتيارات السياسية، وعليه فإن السياسة العامة وإن كانت في ظاهرها توحي بالعلن والوضوح إلا أنها قد تفتقد في باطنها للقدرة والوعي، خاصة عند الحديث عن التعليم في السياسة العامة الجزائرية، فلا يمكن الحكم على فشل المدرسة الجزائرية دون الرجوع إلى السياق التاريخي لنمو وتطور التعليم، وتحديد التحديات الجديدة التي ارتبطت بالتحولات الحضرية والتكنولوجية التي يعرفها هذا المجال عبر العالم، وعليه يمكن تحديد ذلك فيما يلي:

1.2. السياق التاريخي لنمو وتطور التعليم في الجزائر:

يشير السياق إلى بنية السياسة التعليمية، والتي تتشكل من مجموعة من العناصر السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية التي أدت إلى سياسة معينة. وعليه فقد عرف قطاع التربية والتعليم في الجزائر وكغيرها من الدول المستقلة حديثا العديد من المحطات، واجهت من خلاله العديد من التحديات في صناعة سياستها التعليمية، حيث تشير جميع المؤتمرات والمواثيق التي تأسست من خلالها الدولة الجزائرية إلى مكانة

وأهمية الثقافة والتعليم في هذه المرحلة التي تمر بها الجزائر، كقطيعة للسياسة الاستعمارية وتشكيل مقومات الهوية الوطنية، والتي تمثلت في: الإسلام، العروبة، والأمازيغية*، والإفريقانية[6]؛ وعليه فقد نص الميثاق الوطني لسنة 1964[7] " على أن الثقافة الوطنية هي ثقافة قومية، ثورية، وعلمية، لابد من توزيعها توزيعا عادلا ومتساويا "، وهو نفس ما جاء في مؤتمر طرابلس (جوان 1962)[8] والذي نص على " أن الثقافة لابد أن تكون وطنية، وثورية، وعلمية "، والمراد من كونها وطنية؛ أي أن الثقافة تتضمن نشاطات تخلق الإحساس بالوطنية لدى الأفراد، وتصله بماضيه وهويته، وهو ما يشكل الاستقلال الذاتي، ويخلصها من الهيمنة بما يعطيها صفة الثورية، أما كونها علمية فمن خلالها تحقق المجتمعات الرقي والتحضر.

إن البحث عن سبل تحقيق الاستقلال الذاتي أو التنمية البشرية في مضمون هذه المواثيق التي تشكل مرجعية للدولة الجزائرية واضح وأساسي بعد مائة وثلاثون سنة من الاستعمار، تركت فيها الجزائر هشة البنية، يسودها الجهل والأمية والخرافات، حيث قدرت نسبة الأمية آنذاك بـ 80%[9]، غير أن تجسيد هذه السياسات على ارض الواقع في الجزائر مر عبر مراحل يمكن تحديدها في:

1.2.أ. مرحلة تأميم التعليم (1962–1971):

اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على الأسلوب التدريجي في بناء منظومة تربوية متكيفة مع المجتمع الجزائري، فلم يقتصر الأمر على إحياء ثقافة وطنية حقيقية في جوهرها وديناميكية فقط، وإنما كان لابد عليها من مواجهة ما خلفه الاستعمار الفرنسي على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التعليم، وعليه فقد وصفها " عبد القادر فضيل " بـ " مرحلة التذبذب والتدرج، وذلك بسبب غياب رؤيا إستراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر آنذاك إلى التجربة والخبرة والكفاءة "[10].

اتصفت السياسة التربوية الأولى التي وضعتها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في سنة 1962 بالتناقض، حيث اكتفت هذه السياسة بتوفير وسائل الاستقبال التي تكفي لتدريس أعداد كبيرة من الأطفال والشباب دون العشرين سنة والذين كانوا يمثلون نسبة 54 % من سكان الجزائر والذين حرموا من التعليم[11]، وتعود أغلب وسائل الاستقبال إلى ما ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي من المؤسسات التربوية، والتي خلقت مشاكل إدارية نابعة عن غياب الموارد البشرية المؤهلة لتسييرها، هذا إضافة إلى أن مسألة تعميم التعليم الذي يتطلب مراعاة التفاوت الجغرافي بشأن العرض، حيث تتوفر بعض المناطق على المؤسسات بشكل مكثف دون مناطق أخرى، كما استعانت الجزائر في هذه المرحلة لتعميم التعليم بجلب المعلمين من مجموعة من الدول العربية والصديقة في هذا المجال، وعليه تتناقض هذه الخطة مع جميع المقومات التي نصت عليها المواثيق والدساتير المتمثلة في تعزيز القيم والهوية الوطنية وتحقيق الاستقلال الذاتي.

وعليه تم في سنة 1968 تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم، تؤكد على أهداف المنظومة التربوية من خلال التركيز على " التعريب " و" الجزأرة "، وقد أعطت السلطات العمومية أهمية كبرى للمنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966 إلى 1977[12].

1.2.ب. مرحلة التأسيس الفعلي لسياسة تعليمية (1976–2000):

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة التأسيس الفعلي لسياسة وطنية واضحة المبادئ والأهداف والمناهج تحت تسمية " نظام المدرسة الأساسية "، حيث صدر في سنة 1976 القانون الأساسي والمرجعية التشريعية الوحيدة منذ الاستقلال لسياسة التعليم في الجزائر، والتي تضمنت إدخال إصلاحات تربوية جديدة تم استلهامها من الإصلاح المعمول به في الدول النوردية (خاصة السويد)، حيث تتطابق فلسفة المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة بشكل قوي مع فلسفة الثورة الجزائرية، والتي اعتمدت في خطتها على تحقيق الأهداف التالية:

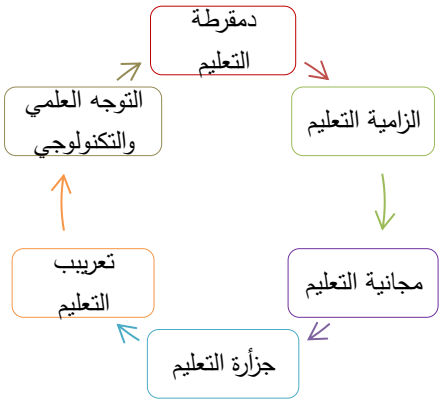

الشكل رقم 01: يوضح أهداف المنظومة التربوية في الجزائر خلال فترة 1976 -2000

تؤكد جميع الأدبيات حول تقويم المنظومة التربوية في الجزائر من خلال هذه العناصر عن وجود تحول فعلي داخل المدرسة الجزائرية سواء في تأطيرها وإنشاء الهياكل والمؤسسات التربوية التي ارتفع عددها، وكذلك في البرامج والمناهج التي ترتكز على اللغة العربية عبر جميع مراحل التدريس، بالإضافة إلى عملية جزأرة هذه المنظومة من خلال اعتماد معلمين وأساتذة جزائريين.

كما حملت هذه المرحلة تحولات كبرى من عمر الجزائر والتي مست المجال السياسي، والاقتصادي والإداري من خلال دستور 1989، وهو ما يجعل هذه المنظومة التربوية بحاجة إلى الإصلاح والتجديد للتكيف ومواكبة المعطيات البيئية الداخلية والخارجية الجديدة، حيث كان لانفتاح البلاد على اقتصاد السوق وظهور التعددية أثر جزئي في التحولات الجديدة التي مست المنظومة التربوية، حيث فتح هذا التحول نحو الديمقراطية المجال لانتقاد المنظومة المعتمدة من طرف العديد من الجهات الفاعلة (الأساتذة، الجمعيات، وسائل الإعلام، التيارات

الحزبية). كما مس هذا الانتقاد هذه المنظومة من منظورين يرتبط أحدها بالعوامل الداخلية والتي أكدت فشلها من خلال جميع المؤشرات التي ترتبط بـ:

- تدني أوضاع المدرسة الجزائرية وتراجع قيمة الشهادات.
- التسرب المدرسي وارتفاع معدل الرسوب.
- الإقصاء السنوي لآلاف التلاميذ.
- الإضرابات المتعددة في قطاع التربية.
- العنف في المدارس.

أما على الصعيد الآخر فإن هذه المنظومة لا تستجيب لاحتياجات المجتمعات في إطار التحول نحو العولمة كعامل خارجي، والتي تعتبر مهمة وطنية حساسة تتمثل في تحرير المواطن الجزائري وتنميته علميا وفكريا وثقافيا، وإدماجه في كيان سياسي وثقافي وحضاري واحد.

وفي هذا السياق تم إنشاء المجلس الأعلى للتعليم بموجب المرسوم رقم 96-101 المؤرخ في 11 مارس 1998، والذي عمل على إعداد مشروع بالعمل مع المختصين، وقد ضمن هذا المشروع ثلاثة فصول تحصي تقييم شامل، وخطة الإصلاح، ثم أساليب وكيفيات التسيير وترشيد النفقات، ويركز هذا المشروع على مجموعة من الأبعاد المهمة التي تتمثل في:

- البعد الوطني (الإسلام، العروبة، الأمازيغية).
- البعد الديمقراطي.
- البعد العالمي.
- البعد العلمي والتكنولوجي.

1.2.ج. مرحلة النضج في السياسة التعليمية خلال الألفية الثالثة:

أدت التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال سنوات 90 إلى الدخول في ما يعرف بالفراغ المؤسساتي في جميع القطاعات، ظهرت على إثره أزمة اقتصادية وأمنية امتدت لعقد من الزمن. تحكم هذه الأزمة والمنظومة التربوية علاقة جدلية، حيث يشير تدهور الأوضاع الأمنية إلى فشل هذه المنظومة في خلق تعليم مواطناتي يسمح لها بالصمود والثبات في خضم التحولات البراديغمية التي تعيشها المجتمعات على جميع الأصعدة، وهو ما يمكن اعتباره من منظور آخر كدافع قوي لإعادة النظر في المنظومة التربوية لتثمين وتعزيز جميع القيم ومقومات الهوية الوطنية من خلال إنشاء جيل واعي بالمبادئ الوطنية والحضارية والدينية،

وصانع وضامن مستقبل المجتمع من خلال العلم والمعرفة والبحث، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والتي تستدعي بالضرورة التفكير في اقتصاد ما بعد المحروقات.

انطلقت الجزائر في إصلاح منظومتها التربوية على هذا الأساس منذ 09 ماي 2000 وهو تاريخ تقرير إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، حيث باشرت عملها لإعداد تقرير شامل حول وضعية المنظومة وتقييمها، واقتراح الإصلاحات اللازمة لها في ظرف تسعة أشهر[13].

تخضع الإصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال الألفية الثالثة للتحولات الكبرى التي تعيشها المجتمعات نحو التحول لـ " مجتمع المعرفة " و" اقتصاد المعرفة "، والتي استعانت من خلالها بالخبرة التربوية الدولية من خلال برنامج دعم مقدم من طرف منظمة " اليونسكو "[14]، وهو عبارة عن عملية إصلاحية تعليمية للمحتويات النظرية والأساليب التربوية والتي ترتكز على " المقاربة بالكفاءات " التي تم استوحاؤها من " المقاربة بالأهداف " التي كانت رائجة خلال فترة 70 و80.

إن اعتماد المقاربة بالكفاءات في المناهج التربوية بالجزائر هو طرح جديد، يهدف إلى تكوين مواطن صالح يجيد بكل كفاءة برمجة وجوده الاجتماعي والتفوق على الأزمات بإيجاد حلول وابتكار وضعيات جديدة بتجدد إشكاليات الحياة، حيث تؤكد هذه المقاربة فشل المقاربات الكلاسيكية المعتمدة في المدرسة الجزائرية طوال عقود من الزمن، التي اعتمدت على جعل التلميذ في وضعية تلق مستمر بمنطق التعليم الموجه من العارف إلى فاقد المعرفة، وضخه بالثقافة والمعرفة لمواجهة الحياة الاجتماعية.

3. شرعية السياسات الثقافية في العمل التربوي التعليمي:

تواجه السياسات العامة في مجال التربية والتعليم صعوبات في التأطير الكلي لها، والتجسيد الفعلي لممارساتها من خلال مؤسسات التربية والتعليم، خاصة مع التحولات المستمرة التي تعرفها المجتمعات، وهو ما يهدف إليه النظام التربوي الحالي في الجزائر من خلال " المقاربة بالكفاءات " الذي يعتمد على تحفيز العاطفة والخيال، وتطوير الممارسات الفنية والثقافية، وعليه يأتي العمل الثقافي التربوي الذي تسطره السياسات الثقافية كأحد المساهمات التي تعمل على تكوين المواطن وبناء الضمير الاجتماعي.

تأخذ هذه السياسات الثقافية شرعية مدنية وأخلاقية، يرتبط هذا من جهة بالمناهج والأساليب الحديثة المعتمدة في التدريس داخل المؤسسات التربوية والتي لا تكتفي بالرد على الأهداف الكمية فقط، على وجه الحصر مع المعرفة، كما لو كان التلاميذ يخلون من أي تصورات داخلية، ومن جهة أخرى، فإن جزء كبير من التلاميذ الذين يعيشون داخل المدن معرضون لخطر التهميش أو الإقصاء الثقافي بفعل انتشار وسائل التفتيت الثقافي (المقاهي، التكنولوجيا...)، وعليه فإن العمل الثقافي هو وسيلة فعالة للتغلب على التحديات الحضرية.

تعمل جميع الدول حاليا من خلال سياستها الثقافية على تعزيز التعاون بين المؤسسات الثقافية والمؤسسات التربوية، حيث تحمل هذه المؤسسات الثقافية في برامجها قيم مشتركة تتلاءم مع النظام التربوي والتعليمي، هذا بالإضافة إلى ارتباط العمل الثقافي ارتباطا وثيقا بتطور القضايا الاجتماعية، ويعكس نقاط اهتمام التلاميذ، وعليه فهو جزء من العملية التعليمية والتي لا يمكن فصلها عن المحاور الرئيسية البيداغوجية[15].

- **المكتبات العمومية في السياسة الوطنية للتعليم:**

تشكل المكتبات العمومية إلى جانب المؤسسات التربوية خدمات عمومية تعكس التخطيط السليم داخل المجتمعات، خاصة بعد التحولات البراديغمية التي عرفتها المكتبات من خلال ارتباطها بمفهوم الفضاء العمومي، والذي يجعل هذه الفضاءات أمكان للتعليم المواطناتي والتنشئة الاجتماعية[16].

وعليه تسعى جميع الدول إلى تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات من خلال إعداد برامج تحدد طبيعة العلاقة التي تجمع بين هذه المؤسسات، وتحدد نطاق العمل بينهما، وهناك العديد من التجارب في هذا الشأن، نذكر على سبيل المثال:

- **تجربة المكتبات العمومية والمدارس الفرنسية:** قام" الاتحاد الفرنسي للتعاون بين المكتبات " بإجراء دراسة استطلاعية في سنة 1993 حول طبيعة التعاون بين المؤسسات الأكاديمية (رياض الأطفال، المدارس، المتوسطات، الثانويات) والمكتبات العمومية الفرنسية، حيث تعتبر فرنسا من التجارب الرائدة في مجال التعاون بين المكتبات، والتي تهدف أساسا إلى التحفيز على القراءة والطالعة، والقضاء على جميع أشكال الحرمان والإقصاء في الوصول والحصول على الثقافة والمعلومات والمعرفة، حيث يحمل هذا التعاون بين المكتبات خاصة بين المكتبات المدرسية والمكتبات العمومية فلسفة جديدة تقوم على منطق " تحقيق الذات "، والذي يتماشى مع السياسة التالية:

- تعزيز السياسة المحلية للكتاب والمطالعة على مستوى البلديات.
- التحفيز والترويج لأهمية القراءة والمطالعة.
- حضور الأطفال من جميع الأماكن للقراءة والمطالعة، والبحث عن المعلومات.
- إثراء برامج التنشيط والكتابة الخاصة بالتلاميذ في سن مبكر بقيادة المعلمين–المكتبيين–الناشرين– الكتاب (المؤلفين)– الرسامين.

كما أفصحت هذه الدراسة الاستطلاعية التي قام بها " الاتحاد الفرنسي للتعاون بين المكتبات " عن بعض الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات أثناء عملية التعاون، والتي ترتبط بـ:

- عدم معرفة الشريك معرفة تامة.

- أداء المؤسسة.
- الأوقات المناسبة والمشتركة للتعاون.
- نقص الموارد التي تعمل على استمرارية هذا التعاون وهذه الشراكة.

وعليه فقد تبنى" الاتحاد الفرنسي للتعاون بين المكتبات " نشر دليل للتعاون مكتبات – مدارس Guide de la coopération Bibliothèque-école في سنة 1996، يتضمن هذا الدليل ويعالج العناصر التالية:

- وصف شامل لمختلف أشكال التعاون.
- وصف الإجراءات الممكنة والتدريب في مجال التعاون.
- أساليب وأدوات التعاقد والشراكة.
- طرق ومصادر تمويل هذه الأعمال.

- **تجربة المكتبات العمومية والمدارس الأمريكية:** يمثل التعاون بين المكتبات والمؤسسات الأكاديمية في المجتمع الأمريكي أحد الأدوات الأساسية والتي تعبر عن التخطيط السليم له، وعليه تسعى دائما إلى تعزيز الشراكات والتعاون بين هذه المكتبات والمدارس، وعلى هذا الأساس فهي تعتبر كذلك من التجارب الرائدة في هذا المجال والتي استطاعت نشر دليل في سنة 2018 بعنوان School/Public Library Cooperation (SPLC) بفعل جهود جمعية المكتبات الأمريكية American Library Association (ALA) المتكررة منذ سنة 2015، التي عملت بالتعاون مع العديد من الجمعيات وهي American Association of School Librarians (AASL)، و Young Adult Library Service Association (YALSA)، و Association for Library Service to Children (ALSC)، وهو يعتبر أداة مهمة لجميع المكتبات والمكتبيين في مجال التعاون والشراكة مع المدارس، وقد تضمن هذا الدليل خمسة فصول تعالج النقاط التالية:

- **الفصل الأول:** يعتبر هذا الفصل تمهيدي فهو يشرح ويؤصل لعملية الشروع في التعاون، والتي تتطلب في البداية (تعزيز البحوث التي تدعم التعاون، توفير المعلومات الكافية حول كيفية التعاون...الخ).
- **الفصل الثاني:** ويقدم طرح مفصل للتساؤلات الكبرى للتعاون بين المدارس/المكتبات العمومية.
- **الفصل الثالث:** يعرض هذا الفصل بعض النماذج الناجحة والتجارب الرائدة للتعاون بين المكتبات والمدارس.
- **الفصل الرابع:** يركز هذا الفصل على مضامين أساسية تجمع وتهدف لها كل أنواع الشراكات والتعاون بين المؤسسات، وهي الاستمرارية وكيفية الحفاظ على هذا التعاون، ثم كيف نتقدم في هذه الشراكة أو تطوير هذا التعاون.

- **الفصل الخامس:** يقدم هذا الدليل إضافة إلى ما سبق بعض القوالب والأدوات التي تساعد المكتبات والمكتبيين في تسهيل عملية الاتصال والتواصل مع الشركاء (البريد الالكتروني، بطاقة المعلم، الإشعارات...).

ومن خلال هذه التجارب لا يمكن أن نستبعد التجربة الجزائرية في التعاون القائم بين المكتبات العمومية والمؤسسات التربوية، حيث قمنا من خلال هذه الدراسة بتحديد بعض الجوانب والحدود التي تنظم التعاون بين النموذج الجديد للمكتبات العمومية في الجزائر المتواجدة على مستوى مدن الولايات والتي تحمل تسمية " المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية "، من خلال دراسة المكتبات المتواجدة على مستوى شمال غرب الجزائر، حيث شملت الدراسة العناصر التالية:

– طبيعة العلاقة بين المكتبات الرئيسية والمؤسسات التربوية في الجزائر:

اعتمد التعاون بين المكتبات العمومية والمؤسسات التربوية في الجزائر في بداية الألفية الثالثة على المبادرات الطوعية من طرف المكتبيين بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ومدراء المؤسسات التربوية، ليأخذ هذا التعاون بعدها شكلا أكثر رسمية ومهنية من خلال اتفاقية تعاون تجمع بين وزارة الثقافة ووزارة التربية الوطنية، وهذا ما نحاول توضيحه في هذه الورقة من خلال استطلاع آراء ومسح شامل لجميع المكتبيين بالمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المتواجدة على مستوى الغرب الجزائري، والذين بلغ عددهم 52 مكتبي على اختلاف رتبهم وأسلاكهم الذين يحددهم المرسوم التنفيذي رقم 08-383 مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالثقافة، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة الميدانية كالتالي:

طريقة عمل المكتبة مع المؤسسات الخارجية	التكرار	النسبة
مبادرات تطوعية	40	%53,3
اتفاقيات رسمية	35	%46,7
المجموع	75	%100,0

الجدول رقم 01: طريقة عمل المكتبات مع المؤسسات الخارجية

الشكل البياني رقم 02: طريقة عمل المكتبات مع المؤسسات الخارجية

يوضح الجدول رقم 01 – الشكل البياني رقم 02 على أن أغلب النشاطات التي تتبناها هذه المكتبات في عملها منذ انطلاقتها في أداء مهامها في سنة 2012 ناتجة عن المبادرات التطوعية بنسبة 53,3 %، في حين تحظى النشاطات التي تقوم بها والتي تدخل في إطار الاتفاقيات الرسمية بنسبة 46,7 %.

وقد كانت أغلب المبادرات التطوعية التي اعتمدتها هذه المكتبات الرئيسية خاصة منذ سنة 2013 موجهة بالدرجة الأولى إلى المؤسسات التربوية من خلال الأطوار الثلاثة، وهذا ما يؤكد عليه المكتبيين المبحوثين بهذه المكتبات من خلال الجدول التالي:

المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبة	التكرار	النسبة
المدارس/ المتوسطات/ الثانويات	43	%82,7
الجامعات	7	%13,5
الجمعيات/النوادي	0	0
المستشفيات	0	0
مؤسسات إعادة التأهيل	1	%1,9
دور المسنين	1	%1,9
المجموع	52	%100,0

الجدول رقم 02:

المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات

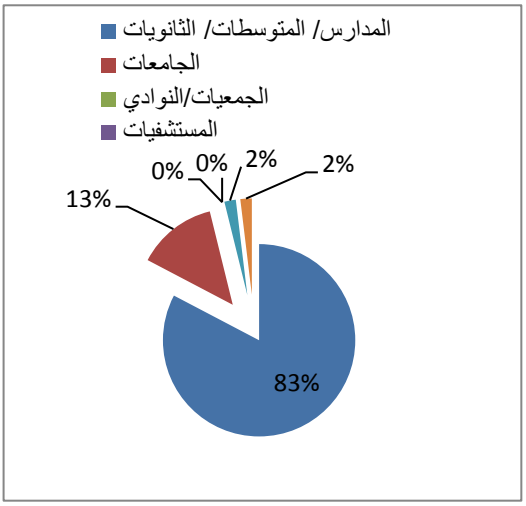

الشكل رقم 03:

المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات

يوضح الجدول رقم 02– الشكل البياني رقم 03 على أن أغلب المؤسسات الخارجية التي تتعامل معها المكتبات بصفة دائمة، تتمثل في المؤسسات التربوية (المدارس، المتوسطات، الثانويات) في المقام الأول بنسبة 82,7 %.

ليثمن بعدها هذا التعاون ويتم تعزيزه بصفة أكثر رسمية ومهنية من خلال توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الثقافة وزارة التربية الوطنية في 9 مارس2015[17]؛ تشجع هذه الاتفاقية على العمل بين هذه المكتبات والمؤسسات التربوية في الأطوار الثلاثة (المدارس، المتوسطات، الثانويات)، ويتم هذا التعاون من خلال تخصيص بطاقات اشتراك مجانية لتلاميذ بالمدارس، وتنظيم زيارات بيداغوجية للتلاميذ، المسابقات (الكتابة، الرسم، المسرح، الشعر...)، كما تقوم هذه المكتبات بزيارة هذه المدارس في المناطق البعيدة من خلال المكتبة المتنقلة.

– العمل الثقافي التربوي للمكتبات العمومية في الجزائر:

تعمل المكتبات الرئيسية حاليا على تجسيد هذه الاتفاقية في تصميم برامجها لتشمل تغطية جميع الأحداث والمناسبات التاريخية، الثقافية والعلمية الدولية والمحلية، والتي يمكن تحديدها حسب هذه الدراسة في:

أ.التظاهرات الثقافية – العلمية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والعالمي:

تحرص المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في برامجها على إحياء التظاهرات الثقافية والعلمية المتعارف عليها على المستوى الإقليمي (الانتماء العربي–الأمازيغي–الإسلامي أو الإفريقي)، أو المستوى الدولي من خلال العمل بالاتفاقيات الدولية، وذلك لإثبات مكانتها بين البلدان، وإبراز تراثها للعالم، نذكر منها:

الحدث	التاريخ	نشاط المكتبات الرئيسية
اليوم العالمي للمرأة	07 مارس	– تنظيم أيام دراسية حول التراث المحلي؛ – تقديم معارض للتراث المحلي (اللباس، الصناعات التقليدية والحرفية...)؛ – زيارات أثرية؛ – محاضرات حول مهربي الآثار؛ – ندوات تحسيسية للحفاظ على البيئة والموروث الثقافي المادي واللامادي (العمران، الشعر والأحكام الشعبية، اللباس...)؛ – تنظيم خرجات بالمكتبة المتنقلة؛ – عروض للشعر والمسرح من التراث؛ – ورشات حكم وعبر من التراث الثقافي؛ – نشاطات تخص المرأة (عرض اللباس التقليدي النسوي، مسابقة أحسن طبق تقليدي، إنشاء نادي للنساء، أمسيات أدبية وشعرية، ندوات للتحسيس بدور المرأة في المجتمع)؛ – تنظيم ملتقيات حول يوم الطفل؛ – تقديم عروض مسرحية، أناشيد، مسابقات للأطفال، تكريم الناجحين؛
الشهر العالمي للتراث	18 افريل – 18 ماي	
اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلفين	23 افريل	
اليوم العالمي للطفولة	01 جوان	
اليوم العالمي للبيئة	05 جوان	
اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة	03 ديسمبر	
الصالون الدولي للكتاب	شهر سبتمبر	– تنظيم ملتقيات لمعالجة قضايا الكتاب والمطالعة في المجتمع؛ – تنظيم معارض للكتب داخل مبنى المكتبات، بيع بالتوقيع للمؤلفين،المكتبات خارج الجدران.
المهرجان الدولي للأدب وكتاب الشباب	شهر جوان	

الجدول رقم 03: نشاطات المكتبات الرئيسية بالغرب الجزائري والمؤسسات التربوية المرتبطة بالتظاهرات الدولية

كما تشارك المكتبات في إحياء العديد من التظاهرات الثقافية الأخرى التي تنظمها وزارة الثقافة، كان من بينها " قسنطينة عاصمة الثقافة العربية " سنة 2015، " مستغانم عاصمة المسرح العربي " سنة 2017.

ب. التظاهرات الثقافية – العلمية والاجتماعية على المستوى المحلي:

تتبنى المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية تغطية الأحداث والمناسبات الوطنية الثقافية، العلمية، التاريخية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

ب.1.الأعياد والمناسبات التاريخية الرسمية:

تحرص المكتبات في برامجها على تنظيم الأحداث التاريخية والأعياد الوطنية البارزة، تمجيدا للثورة التحريرية، وغرس القيم والروح الوطنية، حيث تتبنى هذه البرامج العديد من النشاطات لعل من أهمها مايلي:

الحدث	التاريخ	نشاط المكتبات الرئيسية
ذكرى اندلاع الثورة التحريرية	01 نوفمبر	– محاضرات في تاريخ الجزائر، تاريخ المنطقة؛ – تنظيم معرض للكتب التاريخية؛ – تنظيم معرض للصور التاريخية؛ – تنظيم أيام دراسية؛ – عقد ملتقيات وندوات حول الثورة الجزائرية، الشخصيات الثورية (الأمير عبد القادر، المقراني، فاطمة نسومر...)؛ – أناشيد وطنية؛ – تقديم شهادات حية للمجاهدين؛ – مسابقات في التاريخ (الشريط الوثائقي، القصة، الرواية، الشعر، العمل المسرحي...)؛ – مسابقات علمية وفكرية للأطفال؛ – عرض أفلام ثورية.
عيد الاستقلال والشباب	05 جويلية	
عيد النصر	19 مارس	
مجازر 08 ماي 1945	08 ماي	
مظاهرات 11 ديسمبر	11 ديسمبر	
تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام	20 أوت	
اليوم الوطني للشهيد	18 فيفري	

الجدول رقم 04: نشاط المكتبات الرئيسية بالغرب الجزائري والمؤسسات التربوية المرتبطة بالمناسبات التاريخية المحلية

يتضمن الجدول بعض النشاطات التي تنظمها المكتبات المرتبطة بالأعياد والمناسبات التاريخية المحلية البارزة، بينما يوجد بعض المناسبات التاريخية الأخرى التي لم نذكرها، والتي ترتبط بتاريخ كل منطقة والمشاهد الثورية التي شهدتها، والشخصيات التاريخية البطولية البارزة بالمنطقة، إذ تحرص المكتبات الرئيسية حسب كل منطقة بإحياء هذه الأحداث وتخليدها في ذاكرة المجتمع، وذلك لترسيخ قيم المواطنة والتنمية الاجتماعية.

ب.2. الأحداث الثقافية – العلمية والاجتماعية:

تهدف المكتبات من خلال هذه المناسبات إلى تثمين التراث الثقافي المحلي، وإحياء العادات والتقاليد، والتشجيع على التنوع الثقافي بهدف خلق نمط ثقافي داخل المجتمع يسمح للأفراد والجماعات بالتعايش داخله، ولعل من أبرز هذه المناسبات التي تحرص المكتبات على إحيائها مايلي:

الحدث	التاريخ	النشاط
يوم العلم	16 افريل	– تنظيم ملتقيات، ندوات حول المفكرين الجزائريين؛ – زيارة بيداغوجية لأقسام المدارس؛ – المكتبة خارج الجدران في الأماكن العمومية؛ – تنظيم معارض الكتب؛ – تقديم عروض مسرحية للأطفال، الموسيقى؛ – عرض صور فوتوغرافية للمبدعين والفنانين الجزائريين؛ – تنظيم ورشات (الرسم، التلوين، الكتابة، اللغات، الإعلام الآلي...)؛ – تنظيم مسابقات (القراءة، القصة، الكتابة، الرواية، الشعر...)؛
الاحتفال باليوم الوطني للتراث الأمازيغي	مقرر في 12 يناير	
اليوم الوطني للطفولة	مقرر في 15 جويلية	
يوم الطالب	19 ماي	
اليوم الوطني للمعاقين	14 مارس	
اليوم الوطني للفنان	08 جوان	

الجدول رقم 05: نشاطات المكتبات الرئيسية بالغرب الجزائري المرتبطة بالتظاهرات الثقافية والاجتماعية المحلية

يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأحداث الثقافية والعلمية، والاجتماعية التي تتبنى المكتبات الرئيسية تنظيمها، والتي تأخذ أشكال وممارسات متنوعة تتمحور حول التنشيط العلمي والثقافي، وتكوين القراء داخل مباني هذه المكتبات أو خارجها، كما يعكس الاحتفاء بهذه الأيام المكانة الاجتماعية والسياسية للمكتبة المنبثقة عن عملها الثقافي، حيث تسعى من خلال هذه النشاطات إلى تثبيت ممارسات وتقاليد ثقافية وعلمية ترتبط بالأخلاق والقيم والهوية الوطنية، خاصة عند الحديث عن الدور الريادي الذي لعبته في الترويج للثقافة الامازيغية عبر جميع الولايات للحد من الأزمة السياسية.

ب.3.المناسبات الدينية:

تحرص المكتبات الرئيسية على تنظيم الأحداث والمناسبات الدينية البارزة والمتعارف عليها داخل الأوساط الاجتماعية، حيث يشكل الخطاب الديني مصدر قوة في المجتمع الجزائري، وعليه تسعى إلى جلب العديد من الفئات من مختلف الطبقات الاجتماعية خلال هذه المناسبات الدينية والتي تتمحور أغلبها في:

الحدث	التاريخ	النشاط
إحياء ليالي رمضانية	شهر رمضان	– عرض قصص الأنبياء؛ – محاضرات حول السيرة النبوية؛ – ورشات حول الحكم والعبر في سير الأنبياء والعلماء؛ – عرض أشرطة دينية هادفة للأطفال؛ – مسابقات فكرية وفنية (تحفيظ القرآن، الرسم، الكتابة، الجواب في الكتاب...).
المولد النبوي الشريف	12 ربيع الثاني	

الجدول رقم 06: نشاطات المكتبات الرئيسية بالغرب الجزائري والمؤسسات التربوية المرتبطة بالمناسبات الدينية

جـ – المهرجانات والمبادرات التي تبنتها وزارة الثقافة للترويج للكتاب وتشجيع المطالعة العمومية:

تعمل المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على تسطير مجموعة من النشاطات في إطار تعزيز وتثمين المبادرات التي تسطرها وزارة الثقافة في مجال الكتاب والمطالعة العمومية، نذكر من بينها:

الحدث	التاريخ	النشاط
المهرجان الثقافي المحلي القراءة في احتفال	25–30 مارس	– تقديم عروض متنوعة (الموسيقى، الحركات الاستعراضية، ألعاب السيرك، ألعاب الخفة...)؛ – تنظيم ورشات للأطفال (الكتابة، القراءة، المكتبي الصغير، الإعلام الآلي، اللغات، الأشغال يدوية، الفنون تشكيلية)؛ – إنشاء المقاهي الأدبية؛ – عرض كتب لمؤلفين والبيع بالتوقيع لأعمالهم؛ – تنظيم زيارات بيداغوجية لتلاميذ المدارس؛ – مسابقات تربوية؛ – جائزة أحسن قارئ صغير؛ – عروض مسرحية؛ – تنظيم معرض للكتب في الأماكن العامة؛ – المكتبة المتنقلة في الشواطئ والمخيمات الصيفية.
المهرجان الثقافي الدولي للأدب وكتاب الشباب	شهر فيفري	
قافلة صيف الجزائر	18 جويلية – 31 أوت	
قافلة طريقي إلى المعرفة	جانفي – ديسمبر	

الجدول رقم 07: نشاط المكتبات الرئيسية والمؤسسات التربوية من خلال مبادرات وزارة الثقافة

خاتمة:

يحظى قطاع التربية والتعليم في الجزائر حاليا بمكانة مهمة في السياسة العامة للسلطات العمومية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها المدرسة الجزائرية نحو اعتماد المقاربة بالكفاءات، والتي تفرض مناهج وأساليب جديدة للعمل غير التي كانت تسير عليه طوال عقود من الزمن، وهو الأمر الذي يضعها أمام تساؤلات كبرى حول قدرة وإمكانية هذه الأخيرة من مسايرة هذه التحولات، أو في حاجة إلى البحث عن شركاء فعليين وهو ما يعطي الشرعية للسياسات الثقافية في العمل التربوي والتعليمي.

تأخذ السياسات الثقافية شرعيتها في العمل التربوي والتعليمي في جميع الدول من خلال مؤسساتها المختلفة والمكتبات العمومية في المقام الأول لما تحمله من قيم مشتركة مع المؤسسات الأكاديمية، والتي لا تقتصر فقط على تنمية القراءة والمطالعة، وإنما تنمية شخصية الأطفال والشباب من خلال النشاطات التي تقربهم من

الواقع ومن الشخصيات الثقافية والتاريخية والعلمية، إضافة إلى أن هدفها الأساسي باعتبارها فضاءات عمومية هو خلق تعليم مواطناتي.

وعلى هذا الأساس فإن للجزائر تجربتها الخاصة في مجال التعاون بين المكتبات العمومية والمدارس خلال الألفية الثالثة، وهو ما عمدت هذه الدراسة إلى الوقوف عنده وتوضيحه من خلال التركيز على مشروع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية المتواجدة بالغرب الجزائري، حيث تعمل هذه المكتبات حاليا على تفعيل وتحريك المكتبات الجوارية والملحقات التابعة لها لتعزيز هذا التعاون عبر جميع البلديات.

تعتبر التجربة التي خاضتها الجزائر من خلال هذا النموذج الجديد للمكتبات العمومية مستحسنة، استطاعت من خلالها هذه الأخيرة أن تكسب شعبية في الأوساط الاجتماعية وتخلق شركاء لها، إلا أن الهدف الأسمى هو ضمان استمرارية هذا التعاون والتقدم في أداء هذا التعاون والذي يتطلب:

- التفكير في تحفيز التلاميذ على الحصول على بطاقة انخراط بالمكتبة من خلال توسيع نطاق استخدام هذه البطاقة والتي تسمح لهم بالدخول إلى جميع المرافق الثقافية الأخرى (المسرح، المتاحف...)، وهو ما يصطلح عليه في المجتمعات الأنجلوساكسونية بـ Cultural Pass.
- العمل الجدي على إعداد برامج جديدة تأخذ بعين الاعتبار الممارسات الحضارية الجديدة وعدم الاكتفاء بالجانب المناسباتي في أدائها.
- الشروع في إعداد دليل يوضح جميع جوانب التعاون بين المكتبات العمومية والمدارس لتسهيل ذلك على المكتبي والمعلم، والمساهمة في تطوير مكتبات المدارس.

---

[1]- رياض، بوريش. " السياسات العامة من منظور حكومي ". مجلة الحوار المتوسطي 1.4 (2018): ص.134. الخط المباشر.2018.11.25. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17139

[2] - Jean-François, Savard. "Politique Publique." *Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Publique*, 2012. http://www.dictionnaire.enap.ca/Dictionnaire/17/Index_par_mot.enap?by=word&id=14

[3]– سعاد، عيد محمد. تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية. Google Books، د.ت. الخط المباشر. 2018.11.20.

https://books.google.dz/books?id=3ajoDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

[4]– سعاد، عيد محمد. المرجع نفسه. ص.38.

[5]– السياسة الحكومية في مجال التربية الوطنية(أوت 2015). بوابة الوزير الأول. الخط المباشر.2018.10.26.

/http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/politiques-publiques/systeme-educatif

[6]– مجموعة من الباحثين. مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي. القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 2010. مطبوع. ص.109.

- http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/histoire/algeriear.htm (consulté le 15-02-2016).[7]

- http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm (consulté le 15-02-2016).[8]

[9] La lecture publique en Algérie : Une manifestation culturelle, la semaine " - Wahiba, Hartani. du livre et des bibliothèques". école Nationale Supérieuredе Bibliothécaires.1980. Web.24.11.2018. p.6.

*– أدرجت كمكون أساسي للهوية الوطنية في الدستور الجزائري لسنة 1996.

[10]– احمد، لشهب. "تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر". مجلة دراسات نفسية وتربوية 12 (2015). ص.133. الخط المباشر.2018.11.26.

[11]– احمد، صغيري. " السياسة التعليمية في الجزائر (1923–1972)". مجلة منتدى الأستاذ 1.2 (2015). ص.11. الخط المباشر.2018.11.22.

[12]– احمد، لشهب. المرجع السابق. ص.133.

[13]– احمد، لشهب. المرجع السابق. ص.140.

[14] La reforme du système éducatif en Algérie : Quels changements dans les "- Zohra, Hassani. *Insaniyat* "pratiques des enseignants .web.15.10.2018.)2018(. https://journals.openedition.org/insaniyat/14002

15- Gérard-François, Dumont. "Action culturelle éducative et politique de la ville *". Cybergeo : European Journal of Geography 78 (1999). Web.29.10.2018.*

https://journals.openedition.org/cybergeo/22410

[16] - Maried, MARTEL. "Le Futur De Bibliothèque Publique Au 21eme Siècle. Créer Des Capabilites Humain Pour Les Droits Humains." *Bibliomancienne*, 19 Sept. 2013, bibliomancienne.com/2013/08/24/le-futur-des-bibliotheques-publiques-au-21ieme-siecle-creer-des-capabilites-humaines-pour-les-droits-humains/.

[17]– توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الثقافة وزارة التربية الوطنية. وزارة التربية الوطنية الجزائرية. الخط المباشر. http://www.education.gov.dz/activity/استقبال-وزيرة-التربية-الوطنية-لوزير-ا-2/.2017.08.02